

(بسم ا الرحمن الرحيم)

تداولات وسائل الاعلام وبعض وكالات
الانباء تصريحات تحدث بها النائب حيدر الملا
يوم امس الخميس الموافق ٢٠١٣/٢/٢١ بشأن
فقدان مبلغ ٥٠٩ مليار دينار عراقي من خلال
مزداد العملة بالإضافة الى تغييرات في سعر
الصرف وقصر البيع للعملة الاجنبية على عدد
محدود من المصارف غير العراقية وعدم
اجراء اي مزداد لبيع العملة اضافة الى
ملاحظات خاصة لا تقع في مجال نشاط البنك .

ولاجل ايضاح الحقائق امام شعبنا وجمهورنا
الكريم ، نود ببيان الاتي :

١- ندرج في ادناه اكبر خمسة مصارف قامت
بشراء العملة الاجنبية موزعة على اساس
شهري خلال سنة ٢٠١٢ ونسبة شراء كل
منها من مجموع البيع (المبالغ بالاك الدولار) :

اسم المصرف	نقد	حوالة	المجموع	نسبة النقد	نسبة الحوالة	نسبة الكلي
مصرف الشرق الوسط	٤٠٠٧٥	٣٧٢١٠٢٠	٣٧٦١٠٩٥	%١	%٨	%٨
مصرف الشمال	٤٩٣٩٥	٣٥١١٠٤٠	٣٥٦٠٤٣٥	%١	%٨	%٧
مصرف اربيل	٧٤٧٣٥	٣٠٦٤٠٥٢	٣١٣٨٧٨٧	%٢	%٧	%٦
المصرف المتحد	٩٩٢١٥	٣٠٠٨٥٠٢	٣١٠٧٧١٧	%٣	%٧	%٦
المصرف الاهلي	٣٧٥٦٥	٢٦٨٨٤٧٧	٢٧٢٦٠٤٢	%١	%٦	%٦

٢_ ان المزيد من عمليات التدقيق الجارية على معاملات المزاد عرضت عدة مصارف الى العقوبات والتي من ضمنها منعها من دخول المزاد ولفتره زمنية معينة اضافة الى خضوع معاملاتها لتدقيق استثنائي لكبر حجم معاملاتها اولاً وثانياً لوجود دلائل شك قوية على معاملات وقوائم قدمت عن طريقها خلال المرحلة السابقة ويلاحظ ذلك في التغيير في اسماء المصارف ونسبة الشراء لاكبر خمس مصارف من المزاد .

٣_ بالرغم من ايمان الادارة الحالية للمبذك المركزي بضرورة التوسع في العلاقات المصرفية للعراق مع العالم الخارجي ومنح فرص افضل للاستثمار في العراق ومن مقومات ذلك السماح للمصارف الاجنبية الرصينة بفتح فروع لها في العراق وعلى اساس المعاملة بالمثل نود الاشارة الى ان الادارة الحالية لم تقم لحد الان بمنح

اي اجازة لاي مصرف اجنبي لفتح فرع له في العراق ، وان كل المصارف التي جرى الحديث عنها قد منحت الاجازات وسمح لها بدخول المزاد من قبل الادارة السابقة وقبل ٢٠١٢/١٠/١٥ .

٤_ اشار النائب الى ان سعر البنك المركزي لبيع الدولار / الدينار هو ١١٦٦ وبنى مقارنته على اساس ذلك في حين ان سعر البيع للمصارف هو ١١٧٩ دينار/ للدولار ، وتجدون في ادناه معدل اسعار بيع العملة الاجنبية بالسوق المحلية خلال اشهر عام ٢٠١٢ ، والذي يشير الى درجه التغيير خلال كامل الفترة (المبلغ دينار لكل دولار) .

الشهر	معدل السعر في السوق
كانون الثاني	١٢٠٥
شباط	١٢٣٦
اذار	١٢٤٠
نيسان	١٢٦٣
ايار	١٢٤٩
حزيران	١٢٤٠
تموز	١٢٥٤
اب	١٢٤٨
ايلول	١٢٢٨
تشرين الاول	١٢٠٠
تشرين الثاني	١٢٠٧
كانون الاول	١٢٢٢

لقد كان من المتوقع خلال مرحلة التغيير وتفعيل الرقابة ان ترتفع اسعار الصرف اكثر سيما وان الادارة السابقة قد الغت الحد الاعلى المسموح به للمصارف الخاصة بالبيع للمواطنين ، وبالتالي لا يوجد قيد قانوني يلزم المصارف بمراعاة ذلك سوى النصح .

ولذا فقد جرى عقد ثلاث اجتماعات خلال الشهور الاربعة المنصرمة مع المدراء المفوضين للمصارف الخاصة جرى ابلاغهم بنصح البنك المركزي بان يتم البيع بحدود لا تتجاوز اضافة عشرة وحدات كحد اعلى فوق سعر البيع وهذا توجه مؤقت يسعى له البنك باتجاه مزيد من تقوية سعر صرف الدينار وفقا لحاجة التوازن للاقتصاد العراقي واسواقه .

5_ جرت الاشارة الى ان المزاد كان يعقد خلال نصف ساعة في ظل الادارة السابقة في حين لا يعقد الان ابدا وهذا يتنافى تماما مع الحقيقة ، فأن المزاد لا يعلن نتائجه يوميا الا بعد استيفاء كافة اليات التدقيق الاولى والتي تستغرق حتى بعد الواحدة ظهرا يوميا .

وجرى ابلاغ المصارف بأن تقدم طلباتها
قبل اسبوع من موعد البيع لضمان مزيد من
الموضوعية والتدقيق والمراجعة واعتبارا
من يوم الثلاثاء ٢٠١٣/٢/١٩.

اما بشأن مبالغ الفساد التي اشير اليها
والتي لم نعلم تماما مصدر وآلية
حساباتها فنشير الى ان كافة القوائم يجري
تدقيقها حسب تعليمات الادارة السابقة التي
منحت مهلة ستة اشهر للتحقق من صحتها وعند
اكتشاف المعاملات الوهمية او المزورة يتم
اتخاذ الاجراءات اللازمة من قبل البنك
وملاحقة المفسدين والشركات المتلعبة
بمستنداته والتي يجب احوالها تباعا الى
القضاء .

ولمزيد من الرقابة فقد جرى استبعاد
طلبات مشكوك في صحة مصدرها او قوائمها او
تلك التي اشارت عمليات التدقيق السابقة
وجود شك واضح فيها .

قد بلغت المبالغ المستبعدة ابتداءً
من ٢٠١٢/١٠/١٥ اكثر من اربعة مليارات
دولار .

وفي الختام يتمنى البنك على الطبقة السياسية كافة والى القنوات ووكالات الانباء الوطنية ان تتحرى الدقة والموضوعية في الحديث عن أنشطة البنك المركزي العراقي لما لهذه الاحاديث والتصرّيات من اثر على التغييرات الاقتصادية وقرارات المستثمرين سيما وان الموقع الالكتروني للبنك المركزي ينشر يوميا تفاصيل مزاد العملة واسعار الصرف الصادرة عن البنك وكذلك اسعار الصرف في ثلاث من الاسواق الثانوية لبيع العملة للمواطنين .

وا ولي التوفيق

البنك المركزي العراقي